

نظام مجلس الأوقاف الأعلى

١٣٨٦هـ

الرقم : م / ٣٥
التاريخ : ١٨ / ٧ / ١٣٨٦ هـ

بسم الله تعالى :

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (١٩) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم

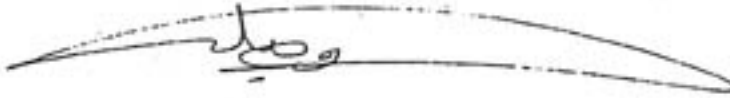
الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ٢٢ شوال ١٣٧٧ هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٥٨٤) وتاريخ ١٦ / ٧ / ١٣٨٦ هـ

نرسم بما هو آت :

اولا : - الموافقة على نظام مجلس الاوقاف الاعلى بالصيغة المرفقة لهذا .

ثانيا : - على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ مرسومنا هذا //



قرار رقم ٥٨٤ وتاريخ ١٦/٢/١٤٣٨ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على المعاملة الواردة من ديوان الرئاسة برقم ١٦٣٢١ في ١٢/٢/٨٦ المرفوعة من معالي وزير الحج والاوقاف بالنيابة المشتتة على تقرير واضح عن وضع عقارات الاوقاف التي تشرف عليها الوزارة ووارداتها وحساباتها والطرق المتبعة في استغلال الواردات المذكورة وعلاقة الحكومة بكل ما يتعلق بذلك . . والمشتتة كذلك على مشروع انشاء مجلس اعلى للاوقاف .

يقدم الي

- ١- الموافقة على مشروع نظام مجلس الاوقاف الاعلى بالصيغة المرفقة بهذا .
 - ٢- وقد نظم مشروع مرسوم ملكي صورته مرفقة بهذا .
- ولما ذكره . . .

نائب رئيس مجلس الوزراء

مشروع نظام مجلس الأوقاف الأعلى

القسم الأول

مجلس الأوقاف الأعلى

المادة الأولى .. يقصد بالأوقاف الخيرية حيثما وردت في هذا النظام تلك التي تتولى شؤونها وزارة الحج والأوقاف في الحال والاستقبال .

وتتولى وزير الحج والأوقاف نظارة الأوقاف المذكورة مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا النظام .
المادة الثانية .. ينشأ مجلس أعلا للأوقاف بشكل على النحو الآتي ..

- (١) وزير الحج والأوقاف رئيساً
 - (٢) وكيل الوزارة لشؤون الأوقاف عضواً ونائباً للرئيس
 - (٣) عضو شرعي بمعيته ساحة رئيس القضاة عضواً
 - (٤) وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني وأمنه عضواً
- ثلاثة من أهل الرأي والخبرة يرشحهم وزير الحج والأوقاف (أعضاء)
ويصدر بتعيينهم أمر ملكي^(١)

٢٠٦٠٥

المادة الثالثة .. يختص مجلس الأوقاف الأعلى بالأشراف على جميع الأوقاف الخيرية بالملكة ووضع القواعد المتعلقة بإدارتها واستغلالها وتحصيل غلاتها وصرفها - وذلك كله مع عدم الإخلال بشروط الواقفين وأحكام الشرع الحنيف وله في سبيل ذلك ..

- (١) وضع خطة لتمحيص وحصر وتسجيل الأوقاف الخيرية داخل المملكة وإثباتها بالطرق الشرعية ورفع أيدي وأرضها عليها بوجه غير شرعي وتنظيم إدارتها .
- (٢) وضع خطة عامة لاستثمار وتنمية الأوقاف وفلاها ، بعد دراسة وضعيتها في كل جهة وتكوين فكرة واضحة عنها بالتفصيل .
- (٣) وضع خطة عامة للتعرف على جميع الأوقاف الخيرية الموجودة خارج المملكة باسم (الحرمین الشرعین) أو أية جهة وحصرها في سجلات نهائية والحصول على الوثائق المثبتة لها وتولى أمورها والمناوبة بغلاتها طبقاً لشروط الواقفين .
- (٤) وضع القواعد العامة لتحصيل واردات الأوقاف الخيرية والصرف منها في قيد عمليات التوريد والصرف في السجلات اللازمة .
- (٥) وضع قواعد ثابتة للأنفاق بموجبها على أوجه البر والإحسان سواء من الواردات المذكورة أو ما هو معتمد في الميزانية لهذا الغرض يراعى فيها الاستحقاق الفعلي وتحديد المقادير ، على غرض شروط الواقفين وأحكام الشرع .
- (٦) إعادة النظر في جميع المخصصات الحالية باسم البر والإحسان على ضوء القواعد المذكورة آنفاً لا جازة ما يتفق معها والغا ماعدا .

(١) عدلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢/م) وتاريخ ١٢/٢/١٣٩٤هـ - أنظر التعديلات على النظام .

- (٧) النظر في طلبات استبدال الاوقاف الخيرية وفق مقتضيات المصلحة قبل اجازتها من الجهة الشرعية المختصة .
- (٨) وضع نماذج موحدة للمعقود على اختلافها .
- (٩) وضع التقديرات المالية السنوية لواردات ومصروفات غلال الاوقاف الخيرية والتصديق على حساباتها الختامية على ان تتشى في ذلك مع السنة المالية للدولة .
- (١٠) وضع القواعد الواجبة لتأجير اعيان الاوقاف بما في ذلك الحكومات على ان تراعى احكام الشرع الحنيف ومقتضيات المصلحة العامة ، وأية تعليمات تصدرها الدولة في خصوص اجور العقار .
- (١١) اعتماد الشروط المقترحة تنفيذا من اموال الاوقاف الخيرية واعتماد تكاليفها اذا زادت القيمة على مائة الف ريال بعد التأكد من سلامة المشروع وتكامله وفائدته ومن امكانية الانفاق عليه .^(١)
- (١٢) النظر في اية مسألة اخرى تتعلق بالاوقاف يرى وزير الحج والاوقاف عرضها على المجلس الاعلى .
- (١٣) رفع تقرير سنوي عن وضعية الاوقاف الخيرية ومنجزاتها الى رئيس مجلس الوزراء .
- (١) العادة الرابعة .. يجتمع مجلس الاوقاف الاعلى مرة على الاقل كل شهر ، وذلك بناء على دعوة من وزير الحج والاوقاف مصحوبة بجدول الاعمال ، ولا يصح الاجتماع الا بحضور خمسة على الاقل من اعضائه بما فيهم الرئيس ونائبه .
- (٢) يعقد المجلس اجتماعاته في مقر وزارة الحج والاوقاف بالرياض وله ان يعقد خارج الرياض عند الاقتضاء .
- (٣) يصدر المجلس قراراته بالاجلبية المطلقة لعدد الاعضاء الحاضرين وعند تساوي يرجح الرأي الذي يؤيده الرئيس .
- (٤) يعين موظفو السكرتيرية اللازمون لعمال المجلس وسجلاته بحقة دائمة ضمن موازنة وزارة الحج والاوقاف .
- (٥) للمجلس الاستعانة بمن يرى لزوم الاستعانة بهم من الخبراء والمستشارين عند نظر اية مسألة من المسائل المعروضة عليه كما ان له التعاقد مع من تدعو الحاجة اليه التعاقد معهم وفق القواعد التي يضعها .
- (٦) تصرف لكل عضو من اعضاء مجلس الاوقاف الاعلى بما فيهم الرئيس مكافأة مقطوعة مقدارها (٣٥٠) ثلاثمائة وخمسون ريالاً عن كل اجتماع يحضره على ان لا يتجاوز مجموع المكافأة السنوية (خمسة الاف ريال لكل عضو كما يصرف لكل عضو من الاعضاء اجور وبدلات السفر المقررة في نظام موظفي الدولة في حالة عقد اجتماعات المجلس

(١) عدلت هذه الفقرة بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٦) وتاريخ ١٤٠٢/١٢/١٨ هـ - بنظر التعديلات على النظام .

المذكور خارج المقر الرسمي لوظيفته الا عليه على ان لا يجمع بين الحصول على الاجور او البدلات المذكورة والحصول عليها من جهة أخرى .^(١)

المسم الثالث

مجالس الاوقاف الفرعية

المادة الخامسة .. (١) تنشأ بقرار من مجلس الاوقاف الاعلى مجالس اوقاف فرعية في المناطق على اساس متطلبات واقع الاوقاف وتجمعها والاجراءات اللازمة لتحقيقها واستغلالها ومصلحتها من جميع الوجوه .

(٢) يشكل كل مجلس اوقاف فرعي على الوجه الآتي ..

- | | |
|---------------------|---|
| رئيسا | (١) مندوب عن وزير الحج والاوقاف |
| عضواً ونائبا للرئيس | (٢) مدير الاوقاف |
| عضواً | (٣) عضو شرعي يعينه سماحة رئيس القضاة |
| عضواً | (٤) رئيس البلدية |
| عضواً | (٥) مدير المالية |
| عضوان | (٦) اثنان من اهل الرأي يرشحهما وكيل الوزارة لشئون الاوقاف |

ويصدر قرار بتعيينها من وزير الحج والاوقاف

المادة السادسة .. يختص مجلس الاوقاف الفرعي بالصلاحيات التي يحددها مجلس الاوقاف الاعلى بما في ذلك ..

- (١) دراسة طلبات الاستبدال المتعلقة بعقارات الاوقاف الخيرية الواقعة في منطقته ثم رفعها مشفوعة بالرأي لمجلس الاوقاف الاعلى .
- (٢) اعتماد المشروعات المقترحة تنفيذاً من اموال الاوقاف الخيرية التي لا تتجاوز قيمتها مائة الف ريال .
- (٣) دراسة المعاملات التي يرجع اليها الى صلاحية مجلس الاوقاف الاعلى قبل عرضها عليه ، على ان يرفعها مشفوعة بنتيجة دراسته لها ورأيه فيها .
- (٤) وضع التقديرات المالية السنوية لواردات ومصروفات غلال الاوقاف الخيرية الواقعة في المنطقه ، على ان يرسلها الى مجلس الاوقاف الاعلى قبل بداية السنة المالية بثلاثة اشهر على الاقل .
- (٥) مراجعة الحسابات الختامية السنوية لواردات ومصروفات غلال الاوقاف المذكورة وتدقيقها ثم ارسالها مشفوعة بنتيجة المراجعة والتدقيق للمجلس الاعلى .
- (٦) امة دراسات واجراءات اخرى يعهد اليه بها مجلس الاوقاف الاعلى وفق التعليمات التي يضعها لذلك .

(١) عدلت هذه الفقرة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧١) وتاريخ ١٣٩٥/٨/١١ هـ - انظر التعديلات على النظام .

(٢) عدلت هذه الفقرة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥٦) وتاريخ ١٤٠٢/١٢/١٨ هـ - انظر التعديلات على النظام .

- (٢) اعداد تقرير سنوي عن وضعية الاوقاف الخيرية في منطقتة ورفعته لمجلس الاوقاف الاعلى في موعد غايته ثلاثة اشهر قبل انتهاء السنة المالية .
- (١) المادة السابعة .. يجتمع مجلس الاوقاف الفرعي بدعوة من رئيسه مرة على الاقل كل شهر ولا يصح الاجتماع الا بحضور ستة على الاقل من الاعضاء بما فيهم الرئيس و نائبه .
- (٢) يعقد المجلس الفرعي اجتماعاته في مقر ادارة الاوقاف بالمنطقة .
- (٣) يحدد المجلس الفرعي قراراته بالاغلبية المطلقة لعدد الاعضاء الحاضرين وعند تساوي يرجح الرأي الذي يؤيده الرئيس .
- (٤) يتولى سكرتيرية المجلس مدير ادارة الخلال في المنطقة ومعاونته في ذلك احد موظفي ادارة الاوقاف لادارة اعمال المجلس وسك السجلات اللازمة لها نظير مكافأة يحددها مجلس الاوقاف الاعلى على ان لا تتجاوز راتب شهرين لكل منهما من كل سنة .
- (٥) للمجلس الفرعي - بعد الحصول على موافقة مسبقة من المجلس الاعلى ووفق القواعد التي يضعها الاستعانة بمن يرى لزوم الاستعانة بهم من الخبراء والمستشارين عند نظراية مسألة من المسائل المعروضة عليه والتعاقد مع من تدعو الحاجة الى التعاقد معهم .
- (٦) تصرف لكل عضو من اعضاء مجالس الاوقاف الفرعية بما فيهم الرئيس مكافأة مقطوعة مقدارها (١٥٠) ريالاً عن كل اجتماع يحضره على ان لا يتجاوز مجموع المكافأة السنوية (٢٢٥٠) ريالاً في السنة لكل عضو .^(١)

المسم الثالث

احكام عامـ

- المادة الثامنة .. لا يجوز لاعضاء مجالس الاوقاف ومن له صلة بالاشراف على استثمارات الاوقاف استثمار اعمـان الاوقاف الخيرية اطلاقاً .
- المادة التاسعة .. لمجالس الاوقاف الاطلاع على ما ترى لزوم الاطلاع عليه من وثائق وسجلات الوقفية وإيراداتها ومنصرفاتها بحسب الاقتضا .
- المادة العاشرة .. لا يخل احكام هذا النظام بصلاحيات ديوان المراقبة العامة المقررة نظاماً في مراقبة حسابات الاوقاف على ان يقدم اية ملاحظات له على مجلس الاوقاف الاعلى .
- المادة الحادية عشر .. لا يخل شيء من احكام هذا النظام بالاحكام الشرعية الواجبة الاتباع في كل ما يتعلق بالاوقاف الخيرية والشروط الواردة في صكوكها .
- المادة الثانية عشر .. تؤدى المكافآت المقررة في هذا النظام من البند المختص في موازنة وزارة الحج والاوقاف .

(١) عدلت هذه الفقرة بالمرسوم الملكي رقم (م/٧١) وتاريخ ١٣٩٥/٨/١١ هـ - انظر التعديلات على النظام .

- المادة الثالثة عشر .. تكون اللوائح التنظيمية التي يحددها مجلس الأوقاف الأعلى بمقتضى هذا النظام نافذة المفعول بعد إقرارها من مجلس الوزراء .^(١)
- المادة الرابعة عشر .. يلغى هذا النظام جميع الأوامر والقرارات والأنظمة والأحكام التي تتعارض معه ويعمل من تاريخ التصديق عليه ونشره .

(١) أضيفت مادتان بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧١) وتاريخ ١١/٨/١٣٩٥ هـ - انظر التعديلات على النظام .

التعديلات التي طرأت على النظام

الرقم : م / ٢ -
التاريخ : ١٢ / ٢ / ١٣٩٤ هـ

بمعون الله تعالى :

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (٢٠) من نظام مجلس الوزراء * ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨)

وتاريخ ٢٢ شوال عام ١٣٧٧ هـ

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (٣٥) وتاريخ ١٨ / ٧ / ١٣٨٦ هـ ، الصادر بالموافقة على

نظام مجلس الاوقاف الاعلى

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م / ٢٦) وتاريخ ٢٣ / ٦ / ١٣٩٢ هـ ، الصادر بالموافقة على

نظام الآثار .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠١) في ٢ / ٢ / ١٣٩٤ هـ

رسمنا بما هو آت :

اولا : - تعديل المادة الثانية من نظام مجلس الاوقاف الاعلى بالصيغة الاتية :

* " ينشأ مجلس أعلى للأوقاف ، يشكل على النحو التالي :

١ - وزير الحج والأوقاف

رئيسا

٢ - وكيل وزارة الحج والأوقاف لشؤون الاوقاف

عضوا ونائبا للرئيس

٣ - وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني او من ينوبه .

عضوا

٤ - مدير ادارة الآثار بوزارة المعارف .

عضوا

٥ - شخص من ذوي الاختصاص الشرعي يعينه وزير العدل

عضوا

٦ ٧ ٨ ٩ - اربعة اشخاص من اهل الرأي والخبرة

يصدر بتعيينهم امر ملكي بنا* على ترشيح وزير الحج

والاوقاف .

اعضا*

ثانيا : - على كل من نائب رئيس مجلس الوزراء* والوزراء* كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا ،



الرقم -

التاريخ

التوابع

قرار - رقم ١٠٨٠ وتاريخ ١٣٩٤/٢/٠٠ هـ

ان مجلس الوزراء *

بعد الاطلاع على الخطاب المرفوع من معالي وزير الحج والأوقاف بالنيابة برقم ٥٠٥/و في ١٣٩٤/٢/١ هـ المتضمن انه صدر الأمر السامي الكريم الموجه لمعاليه برقم ٨٢٣/س في ١٣/١/٩٤ هـ بالموافقة على تعيين الاستاذ /عبد الرحمن عبد الحضاوي عضواً بمجلس الأوقاف الأعلى بصفته مديراً عاماً لإدارة الاستثمار المركزية والتي تعتبر هي المسئولة المباشرة عن استثمار الأوقاف في الملكية وتنمية غلالها ومواردها وحتى يساعد بوجودها بما لديه من معلومات على استكمال بحث ومعالجة جميع قضايا الأوقاف المعروضة على المجلس الأعلى .

وقد ارفق معاليه نسخة من الأمر السامي الكريم ، الا انه يشير الى ان المادة الثانية من نظام مجلس الأوقاف الأعلى قد حددت تشكيله ، وأما في أن يستكمل الشكل النظامي فانه يرجو اصدار القرار الذي يراه المجلس مناسباً بما يحقق تطبيق الأمر الكريم .
وبالنظر لما ابداه معالي وزير المعارف من ضم مدير إدارة الآثار بوزارة المعارف الى مجلس الأوقاف الأعلى

يقرر مايلي

اولاً :- تعديل المادة الثانية من مشروع نظام الأوقاف الأعلى بالصيغة الآتية :

ينشأ مجلس أعلى للأوقاف بشكل على النحو التالي :-

- ١- وزير الحج والأوقاف
- ٢- وكيل وزارة الحج والأوقاف لشؤون الأوقاف .
- ٣- وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني أو من ينيبه .
- ٤- مدير إدارة الآثار بوزارة المعارف .
- ٥- شخص من ذوي الاختصاص الشرعي يعينه وزير العدل .
- ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ أربعة اشخاص من اهل الرأي والخبرة يصدر بتعيينهم امر ملكي بناءً على ترشيح وزير الحج والأوقاف .

اعضواً *

ثانياً :- وقد نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صورته مرفقة لهذا .

ولما ذكر حـرر .

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء *



بمعون الله تعالى

نحن خالد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام مجلس الوزراء ، الصادر

بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٣٧٧ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الاوقاف الاعلى ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٣٥) وتاريخ

١٨ / ٧ / ١٣٨٦ هـ .

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م / ٢) وتاريخ ١٢ / ٢ / ١٣٩٤ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٨٦٣) وتاريخ ١٥ / ٧ / ١٣٩٥ هـ .

رسمناهما هوآت :

اولا - يعدل البند رقم (٦) من المادة الرابعة من نظام مجلس الاوقاف الاعلى الصادر بالمرسوم

الملكي رقم (م / ٣٥) وتاريخ ١٨ / ٧ / ١٣٨٦ هـ بالصيغة التالية :

أ - (تصرف لكل عضو من اعضاء مجلس الاوقاف الاعلى الموظفين بما فيهم الرئيس مكافأة مقطوعة مقدارها خمسمائة ريال عن كل اجتماع يحضره ، على ان لا يتجاوز مجموع المكافأة السنوية ستة الاف وخمسمائة ريال ، ويصرف لكل عضو من غير الموظفين مكافأة مقطوعة مقدارها ألف ريال عن كل اجتماع يحضره على أن لا يتجاوز مجموع المكافأة السنوية اثني عشر الف ريال .

ب - ويصرف لكل عضو من الاعضاء غير الموظفين في حالة عقد اجتماعات المجلس خارج مقر إقامة العضو مبلغ مائة ريال عن كل ليلة مقابل اجور ودلات السفر ، وان يكون انتقاله على طائرات الخطوط الجوية العربية السعودية في الدرجة الاولى ، واذ ارغب العضو صرف قيمة التذكرة فيعوض بقيمة الدرجة السياحية) .

ثانياً - يعدل نص البند رقم (٦) من المادة السابعة بالصيغة الآتية :
(تصرف لكل عضو من اعضاء مجالس الاوقاف الفرعية الموظفين بما فيهم الرئيس مكافأة مقطوعة مقدارها مائتان وخمسون ريالاً عن كل اجتماع يحضره ، على ان لا يتجاوز مجموع المكافأة السنوية أربعة الاف ريال .

وتصرف لكل عضو من غير الموظفين مكافأة مقطوعة مقدارها ثلاثمائة وخمسون ريالاً عن كل اجتماع يحضره ، على أن لا يتجاوز مجموع المكافأة السنوية ستة الاف ريال .

ثالثاً - تضاف المادتان التاليتان بالصيغة التالية بعد نص المادة الثالثة عشرة ، وبعد ترقيم المادة الرابعة عشرة في النظام بحيث تصبح المادة السادسة عشرة :
(المادة الرابعة عشرة) لمجلس الوزراء اعادة النظر في مقدار المكافأة المنصوص عليها في البند السادس من المادة الرابعة ، والبند السادس من المادة السابعة .
(المادة الخامسة عشرة) يكون تعيين الاعضاء من اهل الرأي والخبرة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، ويجوز اعادة تعيين العضو مرة أخرى بعد انتهاء مدة عضويته .

رابعاً - على نائب رئيس مجلس الوزراء ، ووزير الحج والاوقاف تنفيذه
مرسوماً هذا .

قرار رقم ٨٦٢ وتاريخ ١٥ / ٧ / ١٣٩٥ هـ

ان مجلس الوزراء ،

بعد الاطلاع على الخطاب المرفوع من معالي وزير الحج والاقواف بالنيابة برقم ٢٢٩١ في ٢٨ / ٤ / ١٣٩٣ هـ بشأن طلب معاليه اجراء تعديل في نظام مجلس الاوقاف الاعلى الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٣٥ وتاريخ ١٨ / ٧ / ١٣٨٦ هـ وذلك حول ما تضمنه نص المبدأ (٦) من المادة الرابعة الذي يقضى بصرف مكافأة قدرها (٣٥٠) ريالاً لكل عضو من أعضاء مجالس الاوقاف الفرعية وما تضمنه نص المبدأ (٦) من المادة السابعة وقد اقترح معاليه اجراء التعديلات المطلوبة على الوجه الآتى :-

أولاً : التعديل المقترح للمبدأ (٦) من المادة الرابعة :

تصرف لكل عضو من أعضاء مجلس الاوقاف الاعلى الموظفين ، بما فيهم الرئيس مكافأة مقطوعة مقدارها خمسمائة ريال عن كل اجتماع يحضره على ألا يتجاوز مجموع المكافأة السنوية ستة آلاف وخمسمائة ريال . وبصرف لكل عضو من غير الموظفين مكافأة مقطوعة مقدارها ألف ريال عن كل اجتماع يحضره على ألا يتجاوز مجموع المكافأة السنوية اثني عشر ألف ريال وبصرف لكل عضو من الأعضاء في حالة عقد اجتماعات المجلس خارج مقر إقامة العضو مبلغ مائة ريال عن كل ليلة مقابل اجور وبدلات السفر وأن يكون انتقاله على الخطوط السعودية في الدرجة الاولى وإذا رغب العضو صرف قيمة التذكير فيعوض بقيمة الدرجة السياحية على ألا يجمع العضو الموظف بين الحصول على الاجور والبدلات المذكورة والحصول عليها من جهة أخرى .

ثانياً : التعديل المقترح للمبدأ (٦) من المادة السابعة :

تصرف لكل عضو من أعضاء مجالس الاوقاف الفرعية الموظفين بما فيهم الرئيس مكافأة مقطوعة مقدارها (٢٥٠) ريالاً عن كل اجتماع يحضره على ألا يتجاوز مجموع المكافأة السنوية أربعة آلاف ريال وبصرف لكل عضو من غير الموظفين مكافأة مقطوعة مقدارها (٣٥٠) ريالاً عن كل اجتماع يحضره على ألا يتجاوز مجموع المكافأة السنوية ستة آلاف ريال .

كما يقترح معاليه اضافة مادة جديدة توضع في القسم الثالث (احكام عامة) تنص على أن يكون تعيين الاعضاء من أهل الرأي والخبرة في مجلس الاوقاف الاعلى ومجالس الفرعية لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ويكون النص المقترح بالصيغة التالية (يكون تعيين الاعضاء من أهل الرأي والخبرة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

وبعد الاطلاع على توصية لجنة الانظمة رقم ٨١ في ٢٠ / ٦ / ١٣٩٤ هـ .

الرقم
التاريخ
التوايح

بقرار ما يأتي

أولاً : يعدل البند رقم (٦) من المادة الرابعة من نظام مجلس الأوقاف الأعلى الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٥ وتاريخ ١٨/٧/١٣٨٦ هـ بالصيغة التالية :

أ (تصرف لكل عضو من أعضاء مجلس الأوقاف الأعلى الموظفين بما فيهم الرئيس مكافأة مقطوعة مقدارها خمسمائة ريال عن كل اجتماع يحضره على ألا يتجاوز مجموع المكافأة السنوية ستة آلاف وخمسمائة ريال ويصرف لكل عضو من غير الموظفين مكافأة مقطوعة مقدارها ألف ريال عن كل اجتماع يحضره على ألا يتجاوز مجموع المكافأة السنوية اثني عشر ألف ريال .

ب (وتصرف لكل عضو من الأعضاء غير الموظفين في حالة عقد اجتماعات المجلس خارج مقر إقامة العضو مبلغ مائة ريال عن كل ليلة مقابل اجور وبدلات السفر، وأن يكون انتقاله على طائرات الخطوط السعودية في الدرجة الأولى وإذا رغب العضو صرف قيمة التذكرة فيحوز بقيمة الدرجة السياحية .

ثانياً : يعدل نص البند رقم (٦) من المادة السابعة بالصيغة الآتية :—

يصرف لكل عضو من أعضاء مجالس الأوقاف الفرعية الموظفين بما فيهم الرئيس مكافأة مقطوعة مقدارها مائتان وخمسون ريالاً عن كل اجتماع يحضره على ألا يتجاوز مجموع المكافأة السنوية أربعة آلاف ريال .

ويصرف لكل عضو من غير الموظفين مكافأة مقطوعة مقدارها ثلاثمائة وخمسون ريالاً عن كل اجتماع يحضره على ألا يتجاوز مجموع المكافأة السنوية ستة آلاف ريال .

ثالثاً : تضاف المادتان التاليتان بالصيغة التالية بعد نص المادة الثالثة عشر ويعد ترقيم المادة (١٤) في النظام بحيث تصبح المادة السادسة عشر .

المادة الرابعة عشر : لمجلس الوزراء إعادة النظر في مقدار المكافآت المنصوص عليها في البند السادس للمادة الرابعة والبند السادس للمادة السابعة .

المادة الخامسة عشر : يكون تعيين الأعضاء من أهل الرأي والخبرة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ويجوز إعادة تعيين العضو مرة أخرى بعد انتهاء مدة عضويته .

رابعاً : نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صوته مرافقة لهذا .

ولما ذكره .

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء

عبدالله

الرقم - م / ٥٦

التاريخ - ١٨ / ١٢ / ١٤٠٢ هـ.

بمعاون الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٨)

وتاريخ ١٠ / ١٠ / ١٣٧٧ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الأوقاف الأعلى الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣٥) وتاريخ

١٨ / ٧ / ١٣٨٦ هـ والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٢) وتاريخ ١٢ / ٢ / ١٣٩٤ هـ وبالمرسوم الملكي

رقم (م/ ٧١) وتاريخ ١١ / ٨ / ١٣٩٥ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٣) وتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٤٠٢ هـ.

رسمناها هوأت

أولاً : ادخال التعديلين الاتيين على نظام مجلس الأوقاف الأعلى الصادر بالمرسوم الملكي

رقم (م/ ٣٥) وتاريخ ١٨ / ٧ / ١٣٨٦ هـ :

أ - تعديل الفقرة الحادية عشرة من المادة الثالثة لتكون بالنص الآتي :

(اعتماد المشروعات المقترحة تنفيذها من أموال الأوقاف الخيرية واعتماد تكاليفها

إذا زادت القيمة على خمسمائة ألف ريال بعد التأكد من سلامة المشروع وتكامله

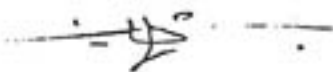
وفائدته ومن امكانية الانفاق عليه .)

ب - تعديل الفقرة الثانية من المادة السادسة لتكون بالنص الآتي :

(اعتماد المشروعات المقترحة تنفيذها من أموال الأوقاف الخيرية التي لا تتجاوز قيمتها

خمسمائة ألف ريال .)

ثانياً - على كل من نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا .





قرار رقم ٢١٢ وتاريخ ١٨ / ٢ / ١٤٠٢ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٧/ ١٩٥٦٨ وتاريخ ١٢ / ٨ / ١٤٠٠ هـ. والمشتلة على خطاب معالي وزير الحج والاقااف رقم ٢١٤ / ر وتاريخ ٢٥ / ٧ / ١٤٠٠ هـ المتضمن ان الفقرة الثانية من المادة السادسة من نظام مجلس الاقااف الاعلى قد نصت على ان من بين اختصاصات مجلس الاقااف الفرعي (اعتماد المشروعات المقترح تنفيذها من اموال الاقااف الخيرية التي لا تتجاوز قيمتها مائة الف ريال) . وقد صدر هذا النظام منذ حوالي خمسة عشر عاما واصبح مبلغ مائة الف ريال لا يحقق الهدف الذي من اجله صدرت تلك المادة لأن ارتفاع التكاليف جعل المادة قليلة النفع والايجابية بالنسبة للممارسة الفعلية . لذا يـرجـو معاليه رفع صلاحية مجالس الاقااف الفرعية لاعتماد المشاريع المقترح تنفيذها من اموال الاقااف الخيرية الى خمسمائة الف ريال بدلا من مائة الف ريال حتى تتحرك هذه المجالس وتحقق أنتاجا طيبا يعود على الاقااف بالخير والنماء وتحقق كسب الوقت والجهد .

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الاقااف الاعلى الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٥ / م وتاريخ ١٨ / ٢ / ١٣٨٦ هـ والمعدل بالمرسوم الملكي رقم ٢ / م وتاريخ ١٢ / ٢ / ١٣٩٤ هـ. وبالمرسوم الملكي رقم ٧١ / م وتاريخ ١١ / ٨ / ١٣٩٥ هـ. وبعد الاطلاع على مذكرة شعبة الخبراء رقم ١٠٢ / ١٤ / ١٠ / ١٤٠٠ هـ. المعدة حول الموضوع والتي جاء فيها ان الموافقة على التعديل المقترح من معالي وزير الحج والاقااف يتطلب ايضا تعديل الفقرة الحادية عشرة من المادة الثالثة من نظام مجلس الاقااف الاعلى المذكور .

يقرر مايلي

أولا : ادخال التعديلين الآتيين على نظام مجلس الاقااف الاعلى الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٥ / م وتاريخ ١٨ / ٢ / ١٣٨٦ هـ .

أ - تعديل الفقرة الحادية عشرة من المادة الثالثة لتكون بالنص الآتي :

(اعتماد المشروعات المقترح تنفيذها من اموال الاقااف الخيرية واعتماد تكاليفها اذا ازادت القيمة على خمسمائة الف ريال بعد التأكد من سلامة المشروع وتكامله وفائدته ومن امكانية الانفاق عليه) .

ب - تعديل الفقرة الثانية من المادة السادسة لتكون بالنص الآتي :

(اعتماد المشروعات المقترح تنفيذها من اموال الاقااف الخيرية التي لا تتجاوز قيمتها خمسمائة الف ريال) .

ثانيا : نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرافقة لهذا .

ولما ذكر حرر

نائب رئيس مجلس الوزراء